الإنفاق الاجتماعي في البلدان الفقيرة

قرأنا باهتمام كبير مقال «هل النقاد على حق؟» (عدد ديسمبر ٢٠١١). والإجابة كما يبدو هي لا ثم لا: فبرامج الصندوق لا تضر بالإنفاق الاجتماعي في البلدان الفقيرة، وإنما على العكس تعززه بزيادة مساحة الإنفاق من المالية العامة. وتردد هذه النتائج ما ورد في تقرير لمكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠٣ عن نفس الموضوع.

ولو صحت هذه النتائج فهي جديرة بالترحيب وتشير إلى أن صندوق النقد الدولي تعلم من أخطائه السابقة. ونذكر نفس الشيء في مقال نشر عام ٢٠٠٦ في دورية *International Organization* أعاد النظر في تقرير مكتب التقييم المستقل، وحدد المبادئ التوجيهية بشأن النفقات الاجتماعية لعام ١٩٩٧ باعتبارها نقطة انقطاع محتملة في أثر برامج الصندوق (ويتسق هذا الادعاء مع النتيجة التي انتهى إليها الصندوق ومؤداها أن "وتيرة نسب الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي تسارعت منذ عام ٢٠٠٠"). ولكنكم لا تتناولون النتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها، وهي أن آثار برامج الصندوق تختلف حسب نوع النظام السياسي للبلد المتلقي، وأن الأثر السلبي لبرامج الصندوق على الإنفاق الاجتماعي يكون واضحا بشكل خاص في الديمقراطيات النامية. العامل السياسي مهم، وصندوق النقد الدولي يتجاهل هذه الحقيقة الراسخة من حقائق الحياة الاجتماعية على نحو ينتقص منه.

عرفان نور الدين
زميل بمركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، واشنطن العاصمة

جويل سيمونز
أستاذ مشارك، بقسم العلوم السياسية، بجامعة أوهايو، كولومبوس، أوهايو
أستاذ مساعد، بقسم العلوم السياسية، بجامعة ميريلاند، كوليدج بارك، ميريلاند

وكتّاب المقال يجيبون

نتفق مع البروفيسور نور الدين والبروفيسور سيمونز في أن النظم السياسية يمكن أن تؤثر على الإنفاق الاجتماعي. وتؤكد نتائجنا أن الزيادات في الإنفاق الاجتماعي كانت أعلى في البلدان منخفضة الدخل التي سجلت درجات أعلى على مؤشرات الديمقراطية (راجع الرسم البياني). وفي الوقت نفسه، تشير نتائجنا أيضا إلى أن الزيادات في الإنفاق على التعليم والصحة كحصة من إجمالي الناتج المحلي، وكحصة من الإنفاق الحكومي، وعلى أساس نصيب الفرد من الدخل، كانت أعلى في البلدان المرتبطة ببرامج يدعمها الصندوق.

وقمنا أيضا بتقييم أثر الدرجات المحرزة في الديمقراطية في نموذجنا الاقتصادي القياسي، باستخدام صيغة مماثلة للصيغة الواردة في دراسة البروفيسور نور الدين والبروفيسور سيمونز المنشورة في عام ٢٠٠٦ تربط بين وجود برنامج لصندوق النقد الدولي وإحراز درجة على مؤشر الديمقراطية. وكان الأثر غير دال إحصائيا في حالة الإنفاق على التعليم والصحة كحصة من إجمالي الناتج المحلي وكحصة من الإنفاق الحكومي، عدا الأثر على الصحة كحصة من إجمالي الناتج المحلي، حيث كان موجبا. ومن ثم فإن تحليلنا لا يشير إلى أن البرامج التي يدعمها الصندوق تؤدي إلى زيادات أقل في الإنفاق في البلدان الديمقراطية.

ماساهيرو نوزاكي
بنيديكت كليمنتس
سانجيف غوبتا

الديمقراطية عامل يعتد به

البلدان المرتبطة ببرامج يدعمها الصندوق وتحرز درجات مرتفعة على مؤشرات الديمقراطية غالبا ما يزيد إنفاقها أيضا على الصحة والتعليم، حسب عدة قياسات.

الإنفاق على الصحة
(التغير السنوي الوسيط، ٪ من مجموع الإنفاق)

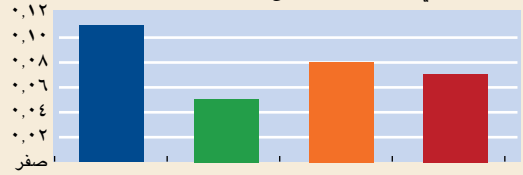

(التغير السنوي الوسيط، نصيب الفرد الحقيقي، ٪)

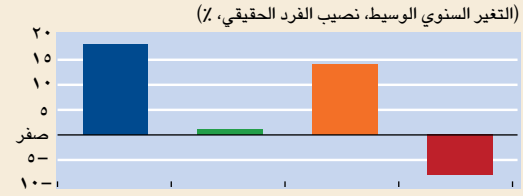

(التغير السنوي الوسيط، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

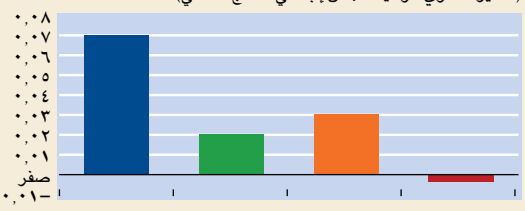

الإنفاق على التعليم
(التغير السنوي الوسيط، ٪ من مجموع الإنفاق)

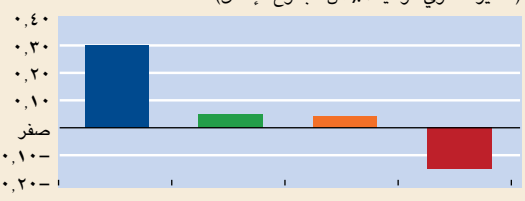

(التغير السنوي الوسيط، نصيب الفرد الحقيقي، ٪)

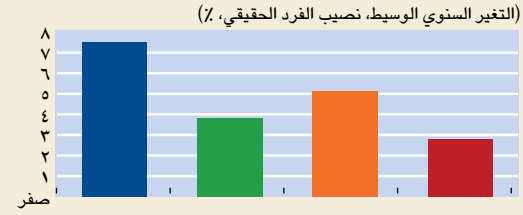

(التغير السنوي الوسيط، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

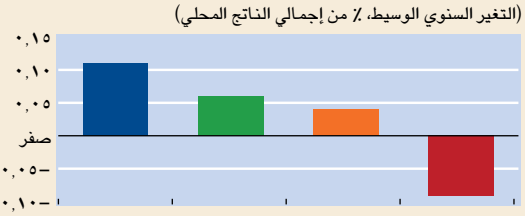

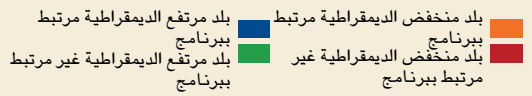

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين الرسوم البيانية التغير السنوي الوسيط في الإنفاق على التعليم والصحة خلال الفترة ١٩٨٥–٢٠٠٩ وتستند إلى مقياس إرساء الديمقراطية Polity IV الذي تتراوح نقاطه من –١٠ إلى ١٠. وتصنف البلدان التي تسجل قيما من –١٠ إلى –١ بلدانا منخفضة الديمقراطية بينما تصنف البلدان التي تسجل قيما من صفر إلى ١٠ بلدانا مرتفعة الديمقراطية.

تحذير بشأن التصنيفات الائتمانية

يغطي مقال «لعبة التصنيف» لكاتبه بانايوتيس غافراس (عدد مارس ٢٠١٢) كثيرا من الجوانب المثيرة للاهتمام، عدا للأسف ما يشكل حقا الخطأ الجوهري الذي ارتكبته الجهات التنظيمية التي وضعت اتفاقية بازل عند استخدام التصنيفات الائتمانية لتحديد رأس المال الإلزامي للبنوك.

فالبنوك تمثل بالفعل مخاطر متصورة، مثل المخاطر المدرجة في التصنيفات الائتمانية، بسبب أسعار الفائدة، والمبالغ المنكشفة، والشروط العامة الأخرى. ولذلك فعندما تحدد الجهات التنظيمية رأس المال الإلزامي على أساس نفس التصورات أيضا، فإن ذلك يعني أنهم يتعاملون بصورة مزدوجة مع هذه التصورات، فيجعلون ما يُرتأى رسميا أنه آمن من المخاطر أكثر جاذبية، ويجعلون ما يُرتأى رسميا أنه محفوف بالمخاطر أقل جاذبية.

وتصبح أي معلومات، مثل المعلومات المتعلقة بمخاطر عدم السداد، معلومات سيئة، حتى وإن كانت لا تشوبها شائبة، إذا نُظر فيها بصورة مفرطة.

ولعل ما يفسر استعصاء ذلك على الفهم هو أن كل شخص تقريبا يعزي السبب في هذه الأزمة إلى الإفراط في الإقدام على المخاطر، حتى وإن كان نشوء جميع المشكلات عن الانكشاف المفرط لما كان يُتصور أنه آمن تماما من المخاطر – وعدم وجود انكشاف لما يُرتأى رسميا أنه «محفوف بالمخاطر»، مثل الانكشاف للمشاريع الصغيرة وصغار أصحاب المشاريع – يشير إلى اقترابنا من حالة مريضة من العزوف عن المخاطر دعت إليها التنظيميات.

وعندما قررت الجهات التنظيمية أن تقوم بدور مديري المخاطر للعالم، نسوا أو تناسوا أن جميع الأزمات المصرفية جاءت كلها نتيجة الانكشاف المفرط لما كان يُعتبر آمنا، وليس أبدا من الانكشاف المفرط لما كان يعتبر سابقا محفوفا بالمخاطر.

بير كوروفسكي
مدير تنفيذي سابق في البنك الدولي (٢٠٠٢–٢٠٠٤)

نرحب برسائلكم. يرجى إرسال ما لا يزيد على ٣٠٠ كلمة إلى *fanddletters@imf.org* أو إلى العنوان التالي: Editor-in-Chief, *Finance & Development*, International Monetary Fund, Washington, D.C., 20431, USA. ويجوز أن تخضع الرسائل للتحرير.